بمعنا ذي كذى الا ان فعّالا لما كان في الاصل لمبالغة فاعل
لم يجي فعّال الذي هو بمعنا ذي كذى الا بمعنا صاحب شي يزاول
ذلك الشي ويعالجه ويلازمه بوجه من الوجوه اما من جهة البيع
كالبقال او من جهة القيام بحاله كالجمال والبغال او باستعماله
كالسياف او غير ذلك وفاعل يكون لصاحب الشي من غير مبالغة
كلاهما محمولان على اسم الفاعل وبنا مبالغته وقد يستعمل اللفظان
جميعا في الشي الواحد كسياف وسايف وقد يستعمل احدهما دون
صاحبه كقواس وترّاس وليس شي منهما بقياس فلا يقال لصاحب البر
برّار ولا لصاحب الفاكهة فكاه ويعرف البطيس باسم فاعل اما بان
لا يكون له فعل ولا مصدر كنابل وبعال او يكون بمعنى المفعول
كماء دافق اذا لم يحمل على المجاز او يكون مونثا مجردا عن التا كحايض
وطالق وعيشة راضية اي ومن الذي هو بمعنى النسبة مما ذكر عيشة راضية
اي ذات رضا اذ العيش مرضية لا راضية وطاعم كاس اي ذوا
طعم وكسوة وذلك اذا ارادوا ان له طعاما وكسوة لنفسه وهو مما
يذم به اي ليس له فعل غير انه يطعم ويكتسي قال الحطيئة شعر
دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي
قال الرضي ولا ضرورة لنا الى جعل طاعم بمعنى النسبة بل يقول
انه اسم فاعل من طعم يطعم مسلوبا عنه معنا الحدوث واما
كاس فيجوز ان يقال فيه ذلك لانه بمعنا مفعول كماء دافق ونحو
ان يراد الكاسي نفسه والاظهر الاول ليس اسم الفاعل
المتعدي اذا اطلق والاغلب ان فعله واقع على غيره ولما

في

بحث جمع

في من المثنى شرع في الجمع فقال الجمع اي المكسر اي بيان صيغه
المختلفة اذ المصحح عرف صيغته لانضباطها في النحو كما عرفت حقيقتها
هنالك وان ذكر احكام بعض شي من المصحح هنا فعلى سبيل التبعية
كما ذكر في النحو تمييز اوزان جموع القلة عن جموع الكثرة
على سبيل التبعية وذكر حقيقتها في النحو استيفا لاقسام الاسم
من المفرد والمثنى والمجموع والا فموضع ذكر ابنيتها التصريف والاسم
المراد جمعه اما ثلاثي او رباعي او خماسي فقدم الثلاثي لخفته وكثرة
جموعه فقال الثلاثي وقدم منه المجرد لذلك وهو مذكر ومؤنث
وكل منهما اسم وصفة وقدم المذكر الذي هو اسم لانه الاصل وقد
عرفت ان اوزانه عشرة فقال الغالب واشار بلفظ الغالب الى ان
جمعه سماعي بل اكثر جمع التكسير سماعي الى انه قد يعلل بعض الجموع في بعض الاوزان
ويندر غيره فالمصنف يذكر ما هو الغالب وكثيرا ما يذكر بعد ذلك شيا
من غير الغالب الذي هو كالشاذ منبها عليه بلفظة قد فان قلت
ما الحكم ببحث التصريفي من حيث انه تصريفي عما لم يكن له قياس فانه انما
يبحث عما له قانون كما عرفت في حده حيث قيل باصول والغالب ليس
بقياس قلت قد نزل الغالب هنا منزلة القياس ولذلك قال الرضي
فلا عليك ان تسمع بعد ان ذكر الغالب في جمع فعل مفتوح الفا ساكن العين
فالقياس في فعل ما ذكرنا وما سوى ذلك يعلم بالسمع فلو اضطر
شاعر او ساجع في جمع فعل الى شي مما ذكرنا انه قياسه فلا عليه ان يجمع عليه
وان لم يسمع انتهى والحاصل لما كان بعض جمع التكسير قياسا ذكر منه
غير القياس بالتبعية كما ذكرون الشاذ وقوله لا اعراب له ولا تقوله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)